

تأثير صياغة المعايير المحاسبية في الإبلاغ عن نتائج الالتزامات المالية في البيئة العراقية

أ.م.د. سعد سلمان عواد*
المستخلص

م.م. وسن يحيى احمد**

يشهد المجتمع المعاصر موجة من التغيرات والتطورات غير المسبوقة تشمل كافة الابعاد السياسية والاقتصادية والثقافية والتكنولوجية ، وقد أدت تلك التغيرات إلى إعادة النظر في المعالجات المحاسبية الأمر الذي جعل من هذه المعلومات أكثر تعقيدا ، ووجب على المحاسبين ضرورة التأقلم والتكيف مع بيئة الاعمال المتغيرة بشكل مستمر ، وبما ان المحاسبة لغة الاعمال وتستند في التطبيق العملي على المعايير المحاسبية ، وان لهذه المعايير قواعد يجب صياغتها وتنفيذها بشكل صحيح نظرا لقدرتها على تشجيع وتوسيع الاعمال . وان معايير المحاسبة بحد ذاتها لا تخلو من الجدل ، اذ أن كلا من الالتزامات المالية والتطورات الحديثة في معايير المحاسبة الدولية لفتت الانتباه إلى محتوى المعايير المحاسبية وبالتالي أثرت على النظم الاقتصادية ، اذ لنشأت الأزمة المالية للوحدات الاقتصادية مجموعة من المشاكل ترتبط بشكل مباشر أو غير مباشر بنتائج الاعمال والمركز المالي ، الا ان المحاسبة بصفتها أنموذجا للإبلاغ المالي ما زالت أداة قياس وإفصاح فقط من دون إيجاد معالجات لتلك المشاكل وبذلك فان دور المحاسب في ظل تلك الالتزامات ما زال ينحصر في قياس نتائج تلك الالتزامات وما أفرزته من أداء الوحدات التي تعمل في ظل البيئة التي وقعت بها الأزمة من دون تفسير أسباب ما حدث أو التنبؤ بما سوف يحدث ، لذا لا بد ان يخرج (المحاسب) عن اطار القياس والإفصاح إلى اقتراح أدوات خاصة تنبأ بوقوع الأزمة وتفسر أسبابها ، وبذلك تتركز مشكلة البحث في .
"مدى ملائمة القوائم المالية الحالية في المحاسبة (قياس وإفصاح) في ظل الالتزامات المالية "

Abstract

Contemporary society is witnessing a wave of changes and developments unprecedented including all political, economic, cultural and technological dimensions, and these changes have led to a reconsideration of the accounting treatments which made this information more complex, and it is obligatory on the accountants need to cope and adapt to changing business continuously environment, including the language of business and accounting based on the practical application of the accounting standards, and these standards rules must be formulated and implemented properly due to its ability to promote and expand the business. And that the accounting standards in the selves are not without controversy, as both the financial crisis and recent developments in international accounting standards drew attention to accounting standards content and thus affected the economic systems, creating a financial crisis set of problems linked directly or indirectly to the results of the business and economic units financial position, but the accounting as a model of financial reporting as a tool to measure and disclose still only without finding treatments for those problems, and so the role of the accountant in light of the crisis is still limited to measuring the results of these crises and the resulting performance of the units that operate under the environment that occurred the crisis without explaining the reasons for what happened or predict what will happen, so it is bound to deviate from the framework of the measurement and disclosure to propose special tools predict the occurrence of the crisis and explain the causes, and so concentrated in the research problem.

"Over the appropriateness of the current financial reporting for accounting (measurement and disclosure) in the shadow of the financial crisis".

* مساعد رئيس هيئة التعليم التقني .

** باحثة .

مقبول للنشر بتاريخ 2016/10/31
مستل من اطروحة دكتوراة

منهجية البحث

أولاً : مشكلة البحث

- يحاول البحث إيجاد حل لمشكلة رئيسة مفادها :-
(مدى ملائمة القوائم المالية الحالية (القياس والإفصاح) في الكشف عن الأزمات المالية في البيئة العراقية وذلك من خلال التساؤلات الآتية :-
- هل تستطيع الوحدة الاقتصادية عند تطبيقها للمعايير المحاسبية الحالية أن تبلغ عن وجود أزمة مالية في البيئة العراقية ؟
 - هل تعكس القوائم المالية النتائج الحقيقية للالتزامات المالية ؟
 - هل يمكن للقوائم المالية أن يتنبأ بالأزمات المالية ؟

ثانياً : افتراضات البحث

- يقوم المبحث على فرضيتان أساسية :-
1. يؤثر تطبيق معيار القيمة العادلة في الإبلاغ عن نتائج الالتزامات المالية ، وذلك من خلال مقارنة كشف المحفظة الاستثمارية لمصرف بغداد عينة البحث قبل وبعد تطبيق المعيار .
 2. يؤثر تطبيق معيار المحاسبة عن أسعار صرف العملة الأجنبية في الإبلاغ عن نتائج الالتزامات المالية ، وذلك من خلال مقارنة حسابات الفرع الأجنبي من (أرباح وخسائر وميزانية عمومية) لمصرف بغداد عينة البحث قبل وبعد تطبيق المعيار.

ثالثاً : أهداف البحث

- يهدف البحث إلى:
1. بيان مفهوم وأسباب وأنواع الأزمات المالية .
 2. دراسة مداخل وضع المعايير المحاسبية ومعرفة أفضلها في الظروف الاقتصادية المختلفة .
 3. بيان مدى قدرة المعايير المحاسبية للتنبؤ والتفسير عن حدوث الأزمات المالية في البيئة العراقية.

رابعاً : أهمية البحث

تمتاز بيئة الأعمال بالتطور المستمر في مختلف العمليات المالية الأمر الذي أضفى عليها مستويات مرتفعة من التحدي والتعقيد ، وان الانهيارات المالية المفاجئة وعدم الالتزام بالمعايير المحاسبية وأخلاق المهنة كان لها دوراً كبيراً في إضعاف الثقة بالمحاسبة والمحاسبين خاصة وان البعض اتهم مهنة المحاسبة والمعايير المحاسبية بأنها من أسباب نشوء الأزمات، لذا في هذا البحث يتم التعرف على مفهوم الأزمة المالية وأسبابها وأنواعها ، وتعريف المعايير المحاسبية وأهميتها مع دراسة مداخل وضع المعايير المحاسبية ، وقد تم استعمال المدخل الاستقرائي في صياغة المعايير المحاسبية لكونه المدخل المعتمد دولياً .

خامساً : حدود البحث

ينصب اهتمام البحث في صياغة المعايير المحاسبية ودورها في اظهار الأزمات المالية على مستوى المصارف العراقية الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية :-
الحدود المكانية : تتمثل في اختيار (مصرف بغداد) كعينة من المصارف الخاصة المدرجة في سوق الأوراق المالية .
الحدود الزمانية : تتمثل بالتقارير الخاصة بمصرف بغداد عينة البحث لمدة سنة واحدة 2015 .

المبحث الأول

مفهوم الأزمة المالية ، أسبابها وأنواعها

1-1 مفهوم الأزمة المالية Concept Financial Crisis

أن لمفهوم الأزمة تعاريف متعددة لارتباطها بإبعاد مختلفة تمس جوانب ومجالات الحياة الفردية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية والمحلية والدولية . الأزمة كلغة تعني الشدة والقط ، يقال : تأزم الشيء : أي اشتد وضاق ، والتأزم إذا إصابته أزمة : وهي الشدة التي يستعصى حلها إلا ببذل جهد وتفرغ واسع ، وعلى مستوى الفرد تعرف الأزمة بأنها : مشكلة شخصية ينعكس تأثيرها على الحالة النفسية أو الوضع المالي أو الحالة الصحية أو العمل الوظيفي (الرازي ، 1986 ، 6) .

إما الأزمة المالية فلا يوجد تعريف محدد لها ، ويمكن أن تعرف بأنها " انهيار مفاجئ في سوق الأسهم أو عملة دولة ما أو سوق العقار أو مجموعة من المؤسسات المالية لتمتد بعد ذلك إلى باقي الاقتصاد وتصبح أزمة اقتصادية " ، ويحدث مثل هذا الانهيار المفاجئ في أسعار الأصول نتيجة فقاعة سعرية مثلاً ، أو فقاعة مالية أو فقاعة مضاربة وهي عملية بيع أو شراء كميات ضخمة لنوع أو أكثر من الأصول المالية أو المادية كالأسهم أو المنازل وبأسعار تفوق أسعارها الطبيعية أو الحقيقية (كورتل ، 2010 ، 1-2)

ويمكن ان تعرف الأزمة المالية " أنها الانخفاض المفاجئ في أسعار نوع أو أكثر من الأصول " ، والأصول إما رأس مال مادي يستخدم في العملية الإنتاجية مثل الآلات والمعدات والأبنية وإما أصول مالية ، وهي حقوق الملكية لرأس المال المادي مثلاً الأسهم وحسابات الادخار ، أو أنها حقوق ملكية للأصول المالية وتسمى المشتقات المالية ومنها العقود المستقبلية (صالح ، 2010 ، 2) .

كما عرفت الأزمة المالية " التدهور الحاد في الأسواق المالية لدولة ما أو مجموعة دول "، ومن ابرز سماتها فشل النظام المصرفي المحلي في أداء مهامه الرئيسية والذي ينعكس سلبيا في انهيار قيمة العملة وأسعار الأسهم ، مما يؤثر سلبيا في قطاع الإنتاج والعمالة ، وبالتالي يؤدي إلى إعادة توزيع الدخل والثروات فيما بين الأسواق المالية الدولية (الحسنى، 2000، 1999).

لذا يرى الباحثان أن مفهوم الأزمة المالية يتجسد في اضطراب حاد ومفاجئ في بعض التوازنات الاقتصادية يتبعه انهيار في عدد من المؤسسات المالية وتمتد آثاره إلى القطاعات الاقتصادية الأخرى .

وتبرز الخصائص الأساسية للأزمة المالية في النقاط التالية : (سهو، 2010، 255)

- 1- الاضطراب الحاد في الأسواق المالية أو النقدية .
- 2- الاضطراب الحاد في الأسعار العامة سواء أسعار السلع والخدمات أو أسعار المواد الخام .
- 3- تعدد الأزمة نقطة تحول أساسية في النسيج الاقتصادي أو الاجتماعي أو السياسي نتيجة الخسائر ، وان انعدام المعالجة في الوقت المناسب (غياب الحل الجذري) يمكن أن تؤدي إلى أوضاع غير مرغوبة.
- 4- لا يمكن تفاديها (فقدان السيطرة) لأنها تحتاج إلى التحكم والإمكانات وسرعة في اتخاذ القرار الصحيح .
- 5- نقص المعلومات الكافية والدقيقة عن أسباب الأزمة وحجمها بسبب العنصر المفاجئ ، لانعدام التنبؤ بالأزمة .

2-1 أسباب الأزمة المالية Causes of the Financial Crisis

أن الأزمة المالية عادة ما تبدأ بأزمة نقدية ، ومن ثم تتفاقم إلى أزمة مالية وبعدها تمتد لتغطي كل الأنشطة الاقتصادية ، والأمر المهم الذي يجب إدراكه وفهمه هو أن كل أزمة تختلف عن الأخرى في الأسباب والنتائج والآثار ، مما يعني ضمنا أن كل أزمة تختلف معالجاتها عن الأخرى ومن الخطأ تطبيق معالجة واحدة على كل الأزمات ، لذا يلاحظ فشل العديد من المعالجات المستنسخة ، وبالتالي لمواجهة الأزمة تحتاج إلى جهود وطنية وإقليمية كبيرة لفهمها ومعالجتها (الجميل، 2002، 417) . لذا فهناك أسباب كثيرة لظهور الأزمات المالية وتختلف هذه الأسباب باختلاف مدة الأزمات ونوعها وطبيعتها ، ومن أهم تلك الأسباب ما يأتي :

أولاً : عدم استقرار الاقتصاد المالي

1- تقلبات شروط التبادل التجاري : يمكن أن تؤدي التقلبات الحاصلة في شروط التبادل التجاري ، وارتفاع معدلات الفائدة الدولية إلى عدم الاستقرار المالي ، وإلى انخفاض في دخول الدولة والمؤسسات المقرضة ، مما يجعلها غير قادرة على تحمل مسؤولية التزاماتها المالية الداخلية والخارجية ، ويترتب على ذلك مشاكل في خدمة الدين وتراكم القروض غير المنتجة (شحاتة، 2001، 20) . وتشير البيانات الصادرة من البنك الدولي أن حوالي 75% من الدول النامية حدثت فيها أزمة مالية ، كما شهدت انخفاضا ملموسا في شروط التبادل التجاري بنسبة 10% قبل حدوث الأزمة وتعد الشروط التجارية سببا فعالا ومهما للأزمة المالية ، وهذا ما حدث في أزمة فنزويلا والاكوادور (السيد علي ، المشهداني، 2010، 189).

2- تقلبات في أسعار الفائدة العالمية : تعد التقلبات في أسعار الفائدة العالمية أحد أسباب الأزمات المالية ، فالتغيرات الكبيرة في أسعار الفائدة العالمية لا تؤثر فقط على تكلفة الاقتراض بل تؤثر في تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشر إلى الدول ودرجة جاذبيتها ، وتشير الدراسات إلى أن نسبة تدفقات رؤوس الأموال من وإلى الدول النامية كانت ما بين 50% إلى 67% خلال القرن العشرين (توني ، 2004 ، 4).

3- التقلبات في أسعار الصرف وارتفاع معدلات التضخم : أن التقلبات في معدلات التضخم وعلى مستوى المحلي عنصر حاسم في قدرة القطاع المصرفي في القيام بدور الوساطة المالية خصوصا في منح الائتمان وتوفير السيولة ، إذ يعد الركود الاقتصادي الناتج عن ارتفاع مستويات الأسعار سببا مباشرا في حدوث الأزمات المالية في العديد من دول أمريكا الجنوبية ودول العالم الثالث ، ومن جانب آخر حظي موضوع استقرار سعر الصرف باهتمام كبير في محاولة للحد من آثاره المدمرة نتيجة التذبذب الواسع والتي تعد أحد الأسباب الرئيسية في حدوث العديد من الأزمات. (توني ، 2004 ، 4).

ثانياً : اضطرابات القطاع المالي

بعد التوسع في منح القروض والتدفقات الكبيرة لرؤوس الأموال من الخارج وانهيار أسواق الأوراق المالية القاسم المشترك الذي يسبق حدوث الأزمات المالية ، وفيما يلي أهم أسباب الاضطرابات على المستوى النظام المالي :

1- التوسع في منح القروض وعدم المطابقة بين اصول وخصوم المصارف : تظهر مشكلة عدم التطابق الأصول والخصوم إما بسبب عدم وجود سيولة نقدية لمواجهة التزامات اليومية في فترة تكون فيها أسعار الفائدة العالمية مرتفعة مقارنة بالمحلية ، أو عندما تكون أسعار الفائدة المحلية عالية وسعر الصرف ثابت مما يشجع المصارف المحلية إلى الاقتراض من الخارج ، وقد يتعرض زبائن المصارف إلى عدم الانسجام بالنسبة للعملة الأجنبية أو لفترات الاستحقاق (جميل ، 2003، 5).

2- تحرر مالي غير وقائي : أن التحرر المتسرع في الأسواق المالية بعد فترة من التقييد والانغلاق قد يؤدي إلى حدوث أزمات مالية مختلفة ، ويمكن ان يحدث في الدول النامية خلال المراحل الانتقالية ، وما يرافق ذلك التحرر من التوسع بمنح قروض الائتمان والتعرض إلى مخاطر ائتمانية جديدة (السيد علي ، المشهداني، 2010، 189).

3- تدخل الحكومي في تخصيص الائتمان : أن للدولة دورا كبيرا في العمليات المالية والمصرفية وخصوصا في الدول النامية وفي عملية تخصيص القروض الائتمانية ، فمثلا في إطار خطط تنمية الأقاليم تقوم الحكومة بتوزيع الموارد المالية المتاحة على القطاعات الاقتصادية بهدف التقسيم السياسي أكثر من الاقتصادي ، وهذا يقود إلى اضطرابات مالية ومصرفية وبالتالي إلى أحداث أزمات مالية (الحسيني ، 2013، 16).

4- **ضعف النظام المحاسبي والقانوني والرقابي** : تعرضت معظم الدول إلى الأزمات إما لأنها تعاني من ضعف في الإجراءات المحاسبية المتبعة ودرجة الإفصاح والشفافية خصوصا ما يتعلق بنسبة الديون المعدومة في محفظة المصرف الائتماني ، أو لأنها تعاني من ضعف في النظام القانوني المساند للعمليات المصرفية وبالأخص ما يتعلق بالحد الأقصى المسموح اقتراضه ونسبته من رأس مال المصرف ، أو لنقص في الرقابة الدقيقة على منح القروض الائتمانية مما يؤدي إلى زيادة المخاطر عند التوسع في منح القروض سواء كانت العقارية أو الاستهلاكية كما حدث في الأزمة الكورية (السيد علي ، المشهاني ، 2010، 190).

ثالثاً : سلبات النظام الإداري

أظهرت تجارب الدراسات أن الإدارات العليا في الوحدات الاقتصادية (المصارف مثلاً) وقلة خبراتها كانت من الأسباب الأساسية للزلات المصرفية ، وإن عملية تعديل أو إعادة الهيكل المصرفي وتغيير المناصب الإدارية لم ينجح في تفادي حدوث الأزمات أو الحد من أثارها ، لأن الفريق الإداري مازال يحتفظ بموقع اتخاذ القرار ولم يحدث تغييراً حقيقياً وجوهرياً في طرائق التقييم وإدارة مخاطر الائتمان، وثبتت التجارب أيضاً أن الإدارات نجحت في إخفاء الديون المعدومة للمصارف ولعدة سنوات ، وذلك إما لضعف الرقابة المصرفية أو لضعف النظام المحاسبي والإجراءات المحاسبية أو لضعف الاستعداد الجيد لتفادي حدوث الأزمات أو التخفيف من أثارها (توني، 2004، 8) .

رابعاً : مكونات تدفقات رأس المال

تعد القروض قصيرة الأجل من أخطر أنواع التدفقات المالية ، والأكثر عرضة للسحب في أوقات الأزمات ، وتكاليف السحب في الحد الأدنى بالنسبة للمصارف على العكس من تصفية الاستثمارات الأجنبية والاستثمار بالأسهم والسندات فيها يتحمل البائع خسائر كبيرة خلال الأزمات ، وأحسن مثال على ذلك أزمة بلدان جنوب شرق آسيا في منتصف عام 1997 والتي أثبتت خطورة التدفقات النقدية قصيرة الأجل ، وأظهرت أن مكونات تدفقات رأس المال وهيكل استحقاقها وترتيبات أسعار الفائدة تلعب دور مهم في حدوث أو تجنب الأزمات المالية (شحاتة، 2001، 21).

3-1 أنواع الأزمات المالية Types of financial crises

تتخذ الأزمات المالية أشكال وأنماط مختلفة ، وقد ميزت دراسة (Reinhart & Rogoff , 2009) بين نوعين من الأزمات : الأولى تتعلق باستخدام التحديد الكمي الدقيق (strictly quantitative definitions) ، والثانية تعتمد إلى حد كبير على التحليل النوعي والتقديري ، تشمل المجموعة الأولى في الأساس أزمات العملة والتوقف المفاجئ إما المجموعة الثانية تتضمن أزمات الدين والمصارف ، وبغض النظر عن الأنواع ، يتأثر التحديد (الكمي أو التقديري) على قوة النظريات الاقتصادية التي تحاول تفسير الأزمات (Alwan,2012,p3).

وعلى الرغم أن الأزمات المالية لها أشكال وأنماط مختلفة ، فقد استطاعت الدراسات التوصل إلى تعريفات معينة لأنواع عديدة من الأزمات ، على سبيل المثال ، أزمة العملة تنطوي على هجوم المضاربة على العملة الذي يؤدي إلى انخفاض قيمة العملة (انخفاض حاد) ، أو إجبار السلطات على حماية العملة من خلال إنفاق مبالغ كبيرة من الاحتياطات الأجنبية ، أو رفع معدل الفائدة بشكل كبير . وإما التوقف المفاجئ فيمكن تعريفها بأنها انخفاض كبير (غالباً ما يكون غير متوقع) في تدفقات رأس المال الدولية أو تراجع حاد في إجمالي التدفقات رأس المال لدولة ما ، وبما أن هذه المتغيرات قابلة للقياس وبالتالي نستطيع استخدام المنهج الكمي (Claessens&Kose,2013,p11) .

إما الأزمات الأخرى فترتبط بحركة الدين السلبية واضطراب النظام المصرفي ، إذ تحدث أزمة الدين الخارجية عندما لا تتمكن الدولة من خدمة ديونها الخارجية ، ويمكن أن تتخذ شكل أزمة الديون السيادية أو الخاصة (أو كليهما) ، فيما تحدث أزمة الدين العام (الداخلية) عندما لا تفي الدولة بالتزاماتها المالية بالقيمة الحقيقية ، ويحدث ذلك إما من خلال تعدد الإهمال بشكل واضح أو من خلال التضخيم أو تخفيض قيمة عملتها ، أو من خلال استخدام بعض نماذج القمع المالي . وتحدث أزمة النظام المصرفي عند فشل عمل المصارف الفعلي أو المحتمل ومما يحفز المصارف على إيقاف قابلية تحويل التزاماتهم أو إجبار الحكومة على التدخل لمنع ذلك عن خلال توسيع السيولة والمساعدات الرأسمالية على نطاق واسع . ولا يمكن قياس هذه المتغيرات بسهولة ، ولذا تصلح أكثر لاستخدام التحليل النوعي والتقديري (Ibid,12) . وفيما يلي دراسة وتحليل الأسباب والمحددات التجريبية لكل نوع من الأزمات في هذا المبحث:-

أولاً : الأزمات المصرفية (Banking Crises)

تشير الأزمة المصرفية إلى (تلك الحالة التي تجبر فيها المصارف نتيجة التسرع الفعلي أو المحتمل في سحب الأموال منها ، أو ناتج عن احتمال فشل المصارف الفعلي في أداء مهامها وواجباتها بالشكل الصحيح وإيقاف التحويل الداخلي لالتزاماتها ، وفي هذه الحالة تجبر الحكومة على التدخل وتقديم المساعدات وعلى نطاق واسع لتجنب وقوع أزمة) (Kaminsky & Reinhart,1999) . وأن الأزمات المصرفية شائعة جداً ، ولكن ربما الأقل فهما من أنواع الأزمات الأخرى ، ربما لأن المصارف هشّة بطبيعتها مما يجعلها عرضة للاضطدام مع المودعين ، قد تظهر الأزمات المصرفية عندما يتعرض المصرف إلى زيادة كبيرة ومفاجئة في طلب سحب الودائع عندها تحدث (أزمة سيولة Liquidity Crisis) ، يحدث العكس أيضاً ، عندما تتوفر الودائع ويرفض المصرف منح القروض خوفاً من عدم السداد وتسمى بأزمة الائتمان (Credit Crunch) (Kaminsky & Reinhart , 1999 ,p473) .

ثانياً : أزمات العملة (أسعار الصرف) Currency crises

لقد تطورت النظريات حول أزمات العملة ، والتي غالباً ما تكون مفصلة وأكثر دقة مقارنة بالأنواع الأخرى من الأزمات ، وبمرور الوقت تغيرت جوانب من طبيعة هذه الأزمات من خلال التعرف على الأسباب الأساسية لازمة العملة، والتأكيد على نطاق التوازنات المتعددة ، والتركيز على دور المتغيرات المالية بالأخص الميزانيات العمومية ، في إحداث أزمات العملة (وغيرها من أنواع الاضطرابات المالية)، وعادة ما تستخدم ثلاثة أجيال (generations) لشرح نماذج أزمات العملة التي وقعت خلال العقود الأربعة الماضية (Claessens & kose , 2013 , p12-13) .

أن الجيل الأول من النموذج ، كان سببه انهيار كبير في أسعار الذهب ، بالتركيز على أهمية ثبات أسعار صرف العملة الاسمية قبل التغيير ، وكثيرا ما تحدث الأزمة عند انخفاض قيمة العملة كما حدث في أمريكا اللاتينية وغيرها من الدول النامية (Claessens,1991) ، وتبين أن هجوم المضاربة المفاجئ مع ثبات العملة ناتج عن سلوك عقلائي للمستثمرين والذين يتوقعون أن الحكومة تمول العجز المفرط بالشكل الصحيح بالاقتراض من البنك المركزي ، ويستمر المستثمرون الاحتفاظ بالعملة طالما يتوقعون بقاء نظام سعر الصرف سليما ، ولكن تبدأ بالغرق عندما يتوقع أن الثبات على وشك الانتهاء ، مما يجعل البنك المركزي يفقد بسرعة أصوله السائلة أو العملات الصعبة (الأجنبية) لعدم ثبات سعر الصرف ، ثم تنهار العملة (Ibid,13) . الجيل الثاني من النموذج فيشدد على أهمية التوازن المتعدد ، ويظهر هذا الانموذج الشكوك فيما اذا كانت الحكومة مستعدة للحفاظ على سعر صرف ثابت لعملتها والذي يؤدي إلى توازنات متعددة (Obstfeld and Rogoff,1986) ، وازمة العملة في هذا النموذج يمكن أن تحقق التنبؤات ذاتها، أي أن المستثمرين يهجمون على العملة وليس بسبب بسيط لأنهم يتوقعون مستثمرين آخرين يهجمون على العملة ذاتها . إما الجيل الثالث من الأزمة يكشف التدهور السريع في الميزانيات العمومية (المركز المالي) والمرتبطة بتقلبات أسعار الأصول ، بما في ذلك أسعار الصرف ، يمكن أن يؤدي إلى أزمة العملة ، وان هذا النموذج الدافع وراء الأزمة الآسيوية في أواخر 1990، لذا عرف (Choi) أزمة العملة أو النقدية بأنها (الانخفاض الشديد في قيمة العملة المحلية يصاحبه هبوط حاد في الاحتياطات الأجنبية لدى السلطات النقدية ، ويتجه فيها الأفراد أو الوحدات إلى تحويل الموجودات النقدية والمالية من العملة المحلية إلى العملة الأجنبية لتجنب الهبوط المتوقع في قيمة العملة المحلية) (جميل، 2003، ص281) .

ثالثاً : أزمات التوقف المفاجئ (Sudden Stop Crises)

يتم وضع التوقف المفاجئ مع النماذج السابقة لاقتراحه الوثيق من الاضطرابات في دعم التمويل الخارجي ، وهذا الانموذج يشبه الجيل الأخير من نماذج أزمات العملة لأنه يركز أيضا على عدم مطابقة الميزانية العمومية (ولا سيما العملة) في القطاعات المالية والشركات (Calvo et al.,2006) . وإنها تميل إلى إعطاء أهمية ودور كبير للعوامل الدولية (على سبيل المثال، التغيرات في أسعار الفائدة العالمية أو هامش الربح في الأصول الخطرة) التي تسبب التوقف المفاجئ في تدفق رأس مال ، ويفسر هذا الانموذج من خلال تراجع الحساب الجاري وانخفاض سعر العملة ، وعادة ما تظهر تلك الأزمات في الأسواق الناشئة .

المبحث الثاني

تعريف المعايير المحاسبية ومداخلها وجهات وضع المعايير

Definition of accounting standards

1-2 تعريف المعايير المحاسبية

أن الكثير من دول العالم تهتم بتنظيم السياسات المحاسبية الخاصة بها وذلك من خلال إصدار المعايير المحاسبية التي تعكس السياسة المحاسبية المتبعة في مجتمع ما والتي تطبق في مجال قياس وإيصال المعلومات المحاسبية المتعلقة بأنشطة الوحدات في ذلك المجتمع ، عرف بلقاوي المعايير بأنها " قواعد عامة تشتق من الاهداف ومفاهيم النظرية المحاسبية وتستخدم في تطوير الأساليب او التقنيات المحاسبية (Belkaoui, 2004,155)، اما لطفي فقد عرف المعيار المحاسبي بأنه " مرشد او دليل لتحقيق التناسق المحاسبي في قياس العمليات والاحداث التي تؤثر على المركز المالي ونتائج الاعمال وتقديم معلومات للمستخدم " (لطفي، 2005، 366) ، اما الشيرازي عرفها بأنها " نموذج او نمط للاداء المحاسبي او الاحكام الخاصة بعنصر معين من عناصر القوائم المالية او بنوع معين من انواع العمليات او الاحداث او الظروف التي تؤثر في الوحدة الاقتصادية " (الشيرازي، 1990، 125)

يمكن تعريف المعايير بأنها (نماذج أو إرشادات عامة تؤدي إلى توجيه وترشيد الممارسة العملية في المحاسبة) ، تختلف المعايير عن الممارسات المحاسبية فالمعايير لها صفة الإرشاد العام أو التوجيه بينما تعد الممارسات الصيغة التنفيذية لهذه المعايير على حالات تطبيقية معينة . لذا يمكن القول أن المعايير هي مقاييس وإرشادات يستند عليها المحاسب في انجاز عمله في القياس والإثبات والإفصاح عن المعلومات المالية حول الاحداث الاقتصادية للوحدة ، لذا سنتعرف في هذا المبحث أولا على مداخل إصدار المعايير ومن هي الجهات التي تقوم بإصدارها ثم نحتاج ان نتعرف إلى العوامل المؤثرة في صياغتها .

2-2 مداخل وضع المعايير Approaches to standards setting

حددت الدراسات المتعلقة بمداخل وضع المعيار مدخلين رئيسية هما: مدخل السوق الحر والمدخل التنظيمي ، يعرف مدخل السوق الحر بأنه (الجهة المسؤولة عن صياغة المعايير وفيها ينظر إلى المعلومة باعتبارها سلعة اقتصادية ذات ثمن) وانه يعد من المداخل غير المناسب لأسباب عدة منها لا تماثل المعلومات (asymmetric information) وان المعلومات تقدم بثمن ويستفيد منها أشخاص غير مشاركين في تحمل التكلفة والذي يطلق عليهم الركابون مجانا (free riding) . في المقابل ، نجد المنهج التنظيمي هو الاختيار الأنسب لسن القوانين والتعليمات مثلا في انشاء هيئة الأوراق المالية (SEC) عام 1934 ، وعادة يتم وضع المعايير من قبل القطاع العام أو الخاص . هناك ثلاث مجموعات من الأنظمة المسؤولة عن وضع المعيار المحاسبي منها مجموعتان خاصة ومجموعة واحدة عام ، وتشمل المجموعات الأولى الدول التي يكون الهيئات المهنية الخاصة هي المسؤول عن وضع المعايير (على سبيل المثال كندا ونيوزلندا وكوريا وتايوان) ، وإما المجموعة الثانية تضم دول توسعت في وضع معايير المحاسبة من خلال العمل (على سبيل المثال أمريكا وبريطانيا) ، اما المجموعة الثالثة فتشمل الدول التي تكون من مسؤوليات الحكومة سن القوانين وإصدار المعايير المحاسبية (على سبيل المثال استراليا والصين وفرنسا وماليزيا والعراق) ، وفيما يلي توضيح لعملية وضع المعيار المحاسبي ضمن ثلاث مداخل رئيسية.

أولاً : مدخل السوق الحر Free Market Approach

يمكن عد المحاسبة مصنع للمعلومات بمعنى ان وظيفة المحاسبة هي انتاج أو توليد المعلومات ، يدعي أنصار مدخل السوق الحر بأن عملهم يشبه أي منتج آخر تجاري ، ففي التجارة يجب تحريك عنصري العرض والطلب ، فمتى ما يكون هناك طلب على المعلومات المحاسبية من قبل المستخدم يكون هناك عرض لتلك المعلومات من قبل الوحدة الاقتصادية بشكل قوائم مالية ، وعليه يمكن تحديد السعر المثالي (average price) للمعلومات المحاسبية ، مفترضين معلومة معينة مطلوبة بقابلها مجهز راغب في تقديمها بسعر ويرى انه من المربح توفير المعلومة ، وفي الوقت ذاته يرى المستخدم بان تكلفة المعلومة تساوي أو اقل من المنفعة المتوقعة من المعلومة ، وعندما يخفض السعر المثالي تلغي خدمة تزويد المعلومات المثالية ، بمعنى أن السوق الحر يمثل آلية مثالية قابلة للتطبيق لتحديد نوع المعلومات المحاسبية وتوفير المعايير اللازمة .(Kam,1990,p746).

ان هذا المدخل تعرض للانتقاد من جوانب عدة اذ يرى كل من (Mathews & Perera , 1992) بانه غير واقعي وغير قابل للتطبيق ، فهو غير واقعي لان هياكل التنظيم المحاسبي لن تتخلى عن سلطاتها الحالية في المحاسبة ، وغير قابل للتطبيق لان آلية السوق ليس لها القدرة على تحقيق التوازن الأمثل لأسعار المعلومات المحاسبية ، كما ان المعلومة لا يمكن عدها سلعة عامة لانها متاحة للجميع وان الشخص المنفع من المعلومة لا يتحمل تكاليف إنتاجها وبالعكس (Onyekwelu&Lucy,2014,p36).

ثانياً : مدخل نظرية الوكالة Agency Theory Approach

أن بعض أنصار نظرية الوكالة يدعمون (مدخل السوق الحر) ، اذ تحاول نظرية الوكالة تفسير العلاقات بين الأطراف ذات العلاقة داخل الوحدة الاقتصادية بالأخص ما يتعلق بالمعلومات المحاسبية ، وان نظرية الوكالة تفسر الجانب النظري واختيار الإدارة للطرائق المحاسبية والتي تعد إحدى المكونات الهامة لنظرية المحاسبة الوضعية ، والواضح أيضا ان النظرية تستند على المصالح الشخصية والتي تظهر عند توقيع عقود الوكالة ان الأشخاص ينشطون في الوكالة بالسؤال عن تلك المصالح ، ولهذا ينبغي تنظيم عقود الوكالة (Sottoriva et al,2013,p73) . ويرتاني (Worg) أن تستعمل هذه النظرية لتفسير سلوك المديرين (ردود افعالهم) اتجاه استعمال تلك الطرائق لتصبح ردود الافعال فيما بعد معايير محاسبية مقترحة (worg , 1993 , p 403) . وان معارضي هذا المدخل يرون استبدال تلك العقود بالتنظيم المحاسبي لإعداد التقارير المالية ذات الغرض العام يساعد في توفر المعلومات اللازمة ويحقق آلية التوازن وهي النقطة التي تتساوى فيها الإيرادات مع التكاليف لتجهيز كل أنواع المعلومات (Kam,1990,p747).

ثالثاً : مدخل التنظيم الذاتي Regulatory Approach

أن المنتقدين لمدخل السوق الحر يعلمون ان هذا المدخل غير واقعي ولا يمكن تطبيقه عمليا لان آلية السوق غير قادرة على تحقيق السعر المثالي المناسب للمعلومات المحاسبية . ويعرف التنظيم الذاتي بانه جهة تنظيمية تعمل على إصدار المعايير من قبل المنظمات المهنية المستقلة ويهدف الى تحقيق المصلحة العامة، ويرون أصحاب هذا المدخل بان عملية وضع المعايير المحاسبية تتم بشكل أفضل اذا ما تركت للقطاع الخاص دون تدخل الدولة ، ويعد المدخل الوحيد في فرض التعليمات من قبل المنظمات المهنية لتوفر المعلومات اللازمة في تلبية الحاجات الفعلية للمستخدم ولضمان سوق رأسمالي كفوء (kum,1990,p751) . توضع المعايير من قبل خبراء المحاسبة المهنيين ، وتعد مرونة الاختيار بين الطرائق والممارسات المحاسبية الميزة الرئيسة للمعايير المحاسبية في ظل هذا المدخل ، ويفضل أن يطبق في نظام اقتصادي حر مع أسواق نشطة مثل أمريكا وكندا ، ويتم صياغة المعايير في ظل هذا المدخل بالشكل الاستقرائي من خلال تفاعل المحاسبة مع البيئة الخارجية بحيث أصبح تأثير السوق في تطوير المعايير المحاسبية واضحا بشكل كبير وبالتالي يعد المدخل الأفضل في صياغة المعايير.

3-2 وجهات نظر في وضع المعايير : Perspectives in the standard-setting

هنالك وجهتي نظر في تحويل سلطة القانون والالتزام بالتعليمات إلى المنظمات المسؤولة عن وضع المعايير ، الأولى وجهة نظر أوروبية والثانية أمريكية ، وكل واحدة منهما تستند على فلسفة مختلفة تبعا للحاجة إلى القوانين والأنظمة ، ففي الولايات المتحدة الأمريكية تسن وتشرع القوانين والتعليمات من قبل المجالس واللجان المستقلة منذ 1887 وهي أيضا تشرف على طرائق تنفيذ القوانين والتعليمات لان البعض منهم يؤمن بقوة مدخل السوق وبان الملكية تعود إلى القطاع الخاص فلا حاجة للتدخل الحكومي باستثناء حالات ضرورية (Gipper at el,2013.p3) . إما وجهة النظر الأوروبية فينظر إلى مدخل السوق على نحو سئى حتى الحرب العالمية الثانية ، اذ كانت الصناعات الوطنية والحكومية هي المتاحة في ذلك الوقت والتوجه نحو إلغاء القوى السياسية وضد التفرد الخاص ، ولكن في الخمسين سنة الأخيرة بدا الحافز نحو التطور الاقتصادي وتحول وجهة النظر الأوروبية إلى الأمريكية (Ibid,3) . لذا يرى الباحثان بعد ما شهد العالم من انهيارات وأزمات مالية في الفترة الأخيرة اوجب على الهيئات المهنية (الأوروبية والأمريكية) إعادة النظر بالمعايير المحاسبية المعترف بها لأجل التوصل إلى توافق محاسبي بين المعايير الدولية لتحقيق الشفافية والعدالة . وبعد ما تبين أن مهنة المحاسبة تستند على المدخل التنظيمي بفرض القوانين والتعليمات ، وتتم عملية وضع المعايير من قبل المجالس واللجان الخاصة المستقلة ، والسؤال هنا كيف يمكن لمجلس مثل (FASB) صياغة وتطبيق المعايير المحاسبية ؟ والجواب هناك وجهتي نظر في هذا الصدد هما : الإضافة السياسية والنظرية العلمية .

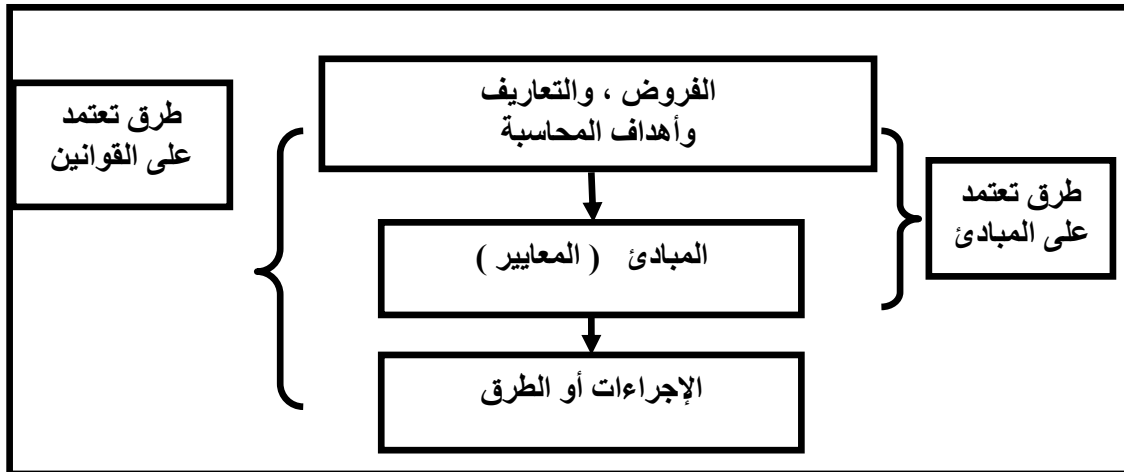
أولاً : وجهة النظر الإضافة السياسية political-additional viewpoint

يدخل في عملية وضع المعايير نتائج اقتصادية هامة فعند إصدارها هناك مجاميع تنتفع وأخرى لا انتفع ، وبناءا على ذلك تتأثر عملية وضع المعايير بالجوانب السياسية ، وان الجهات المستفيدة مثل الحكومة والمستثمرين والمديرين يحاولون تطبيق وجهات نظرهم في هذه العملية وعلى نحو فعال لاجل زيادة الأرباح (Sottoriva,2013,p74) . ينظر المؤيدون

إلى العملية السياسية على أنها قانون معياري بينما ينظرون إلى المعايير المحاسبية بأنها جزء من القانون، واستنادا لذلك فإن (FASB) يتأثر بالسياسة ليس فقط عند وضع المعايير فقط ولكن عند المحافظة عليها ، إذ أكد (Dale L.Gerboth) أحد المسؤولين والمدافعين عن هذا المنظور (أن تطبيق القوانين السياسية على العملية المحاسبية متاح وعادل (fairly) ، إذ بالإمكان تطبيق التعليمات الصادر من المؤسسة ومنظمة السياسية في مجتمع ديمقراطي (Kam,1990,p755).

ثانياً : وجهة النظر النظرية - العلمية Theoretical-Scientific viewpoint

تستند منظور النظرية العلمية على أساس اعلان النظرية والتجربة في دعم المعايير المحاسبية ، وإن نقطة التركيز لا تكون على السياسية أو سلطة القانون ولكن على قوة المنطق والعقل والاتفاق مع الناس ، وتؤكد وجهة النظر هذه على استعمال الطرق المعيارية (syllogistic method) في وضع المعايير ، كما موضح في الشكل 1 .



الشكل (1)

المنهج القياسي في المنظور العلمي النظري بالاعتماد على القوانين والمبادئ

المصدر: من إعداد الباحثان .

2-4 المعايير ذات العلاقة بالقياسات والإفصاحات المحاسبية في ظل الأزمات المالية

انعكست الأحداث الاقتصادية المختلفة على إصدار وتبني مجموعة من المعايير تم تعديلها أو استبدالها لاحقاً في ظل التغيرات الاقتصادية التي حصلت في العالم ، ولعل استبدال معيار المحاسبة الدولي (IAS) 39 بالمعيار الدولي (IFRS) 7 لاحقاً استبدال الأخير بمعيار الإبلاغ الدولي 13 يعكس الأسلوب المتبع في تبني المعايير وتغييرها ، لذا تحاول الباحثة عرض بعض هذه المعايير والتي جرى عليها التعديل أو التي ترتبط بالأزمة المالية .

أولاً : معيار القيمة العادلة fair value

استخدم مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) مصطلح (القيمة العادلة Fair value) بشكل واسع في معياره المختلفة من خلال تعريفه له (بأنه المبلغ الذي يبادل به أصل معين أو يسوى به التزام ما بين أطراف لها الرغبة والمعرفة في صفقة معينة وفقاً لآلية السوق) (IASB,IAS39,Para).

حيث بدأت لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC) عملها على الأدوات المالية في عام 1988، منذ ذلك الحين استمر هذا الموضوع في جدول أعمال وضع المعايير الدولية بشكل نشط ، ثم أصدرت اللجنة الدائمة معيار المحاسبة الدولي رقم (IAS 32) الأدوات المالية: الإفصاح والعرض في عام 1995 . وكان ذلك معياراً أولياً للتعامل مع قضايا العرض والإفصاح عن الأدوات المالية ، وبعد فترة طويلة من الجهد الطويل ، أصدر (معيار المحاسبة الدولي رقم 39) الأدوات المالية : الاعتراف والقياس عام 1999 للتعامل مع الاعتراف وقضايا القياس الأخرى والتي لم يغطيها معيار المحاسبة الدولي رقم 32 . وفي عام 2002 رداً على قضايا تحديد الممارسة في عملية الإرشاد أو التوجيه لتنفيذ معيار المحاسبة الدولي رقم 39 من قبل شركات التدقيق وواضعي المعايير المحلية والمؤسسات التنظيمية وغيرها اقترح مجلس معايير المحاسبة الدولية تغييرات على كل من معيار المحاسبة الدولي رقم 32 و 39 ، ولهذا أصدرت النسخة المنقحة لتلك المعايير في كانون الثاني 2003 ، وفي اب 2005 ، حيث وسع مجلس معايير المحاسبة الدولية جوانب الإفصاح لكل من معيار المحاسبة الدولي رقم 32 ، 39 من خلال إصدار معايير الإبلاغ المالي الدولي رقم 7 (IFRS 7) الأدوات المالية : الإفصاحات ، وتتضمن متطلبات الإفصاح بموجب FASB 157. (Laux& Leuz,2010,2).

وأن آخر ما تم إصداره من معيار للقيمة العادلة هو معيار الإبلاغ المالي الدولي 13 (IFRS13) ناتج عن التقارب المشترك بين كل من (FASB) و (IASB) جاء بعد اتهام القيمة العادلة بأنها أهم أسباب انهيار الشركات الكبرى وإحداث الأزمة المالية العالمية حيث صرح أعضاء من الكونغرس الأمريكي وإدارات مجالس المصارف والوحدات الاقتصادية الكبرى والذين طالبوا بعدم اتباع معيار المحاسبة المتعلقة بالقيمة العادلة رقم 157 بصفة مؤقتة معللين ذلك أن هذا المعيار أدى إلى المبالغة في قيم العقار وفي قيم قروض العقار ، وفي الجانب الآخر هناك من يدعم القيمة العادلة من (FASB IASB ECS) بادعائهم أنها لم تكن السبب الرئيسي في حدوث الأزمة المالية العالمية ، وإن غياب الرقابة

على آليات الحوكمة للمصارف الاستثمارية فصح المجال لاساءة استخدام القيمة العادلة (Ibid,2). وهناك الكثير من الدراسات اختبرت العلاقة بين الأزمة المالية والقيمة العادلة منها دراسة (Laux&Leuz,2010: Masoud &Daas, 2012, Jarolim & Oppinger, 2009 : Magnan, 2014 : , : مطر والقشي ونور, 2009) أكد الباحثون على انه ليس هناك علاقة مباشرة بين معيار القيمة العادلة والأزمة ، وإنما كانت إحدى الأدوات التي أظهرت وكشفت العيوب وسوء الإدارة وخصوصا الإدارة الائتمانية ، وعارضوا إيقاف التعامل بها، وأبدو كذلك تأييدهم لحقيقة أن (FASB) قادرة على الحد من تداعيات الأزمة المالية العالمية وذلك من خلال الشفافية التي يتمتع بها هذا المعيار ، وعليه ان دور القيمة العادلة في الأزمة المالية امر مثير للجدل اذ يصعب القول انها سبب في الأزمة المالية العالمية ، فالمشكلة ليست في القيمة العادلة في حد ذاتها ولكن يمكن القول وبشكل مؤكد ان التطبيق السيئ لمحاسبة القيمة العادلة في ظل ضعف آليات الحوكمة وضعف الرقابة كان له دورا بارزا في الانهيارات المالية التي حدثت في الأسواق العالمية.

ثانياً : معيار التغير في أسعار صرف العملات الأجنبية رقم (21)

لقد تم اختيار معيار التغير في أسعار صرف العملة كسبب من أسباب الأزمة المالية ، حيث تحدثت مثل تلك الأزمات لدى اتخاذ السلطات النقدية قرارا بتخفيض سعر صرف العملة نتيجة عمليات المضاربة ، وبالتالي تحدث الأزمة لانخفاض سعر العملة ، وقد عرفت معايير المحاسبة الدولية (IASB) معيار 21(أسعار الصرف) بأنها "نسبة تداول عملة بعملية أخرى" أي أن سعر الصرف يعبر عن سعر وحدة النقد من عملة معينة بما يعادلها من عملة أخرى ، وبتعريف آخر هي عبارة عن الوحدات النقدية من عملة معينة ضرورية للحصول على وحدة واحدة من عملة أخرى (الجعرات، 2008، 156). إما (FASB) عرف سعر صرف العملة بموجب معيار (52) (هي نسبة بين وحدة من هذه العملة والكمية من عملة أخرى التي يمكن استبدالها بهذه الوحدة في وقت معين) (الجعرات ، 2008، 195) ، وعلى الرغم من أن قرار خفض سعر العملة قرار اختياري من السلطة النقدية، إلا انه في اغلب الحالات يكون قرار ضروري عند وجود قصور في تدفقات رأس المال الأجنبي أو زيادة التدفقات الخارجية ، والمشكلة الأساسية في الاعتراف بوجود أزمة مالية ناتجة عن التغير في سعر الصرف وكيفية قياسها محاسبيا وتحويل المبلغ من العملة الأجنبية إلى العملة المحلية والإفصاح عنها في القوائم المالية وكيفية معالجة فروقات صرف العملة ، لذا ارتأت (IASB) إلى إصدار معيار رقم (21) لسنة 1985، ويقابله معيار (52) الصادر من (FASB) سنة 1981. (سهو ، 2010، 256)

ان نطاق المعيار يطبق على المعاملات بالعملات الأجنبية والمحاسبة عن التغير في أسعار العملات الأجنبية وأثارها على القوائم المالية . إما هدف المعيار في بيان محاسبة المعاملات بالعملات الأجنبية والعمليات الأجنبية (منشأة تابعة أو خاضعة للسيطرة المشتركة يتم في بلد غير بلد المنشأة الام) ، ويهدف المعيار بشكل أساس إلى (مصدر سابق، 256) :

1- تحديد أسعار الصرف الواجب استخدامها في عملية المعاملات التجارية التي تتم بعملات الأجنبية.

2- إظهار فروقات أسعار الصرف في القوائم المالية .

العوامل المؤثرة على عدم استقرار أسعار الصرف

- مقدار العجز أو الفائض في ميزان المدفوعات : عندما تزيد صادرات الدولة عن وارداتها يقال أن الميزان التجاري لديه فائض ، وهذا يؤدي إلى زيادة قيمة عملة الدولة ، وبالعكس العجز الذي يؤدي إلى نقص في قيمة عملة الدولة مقارنة بدول أخرى.
 - معدلات التضخم النسبي : أن زيادة معدلات التضخم تؤدي إلى انخفاض في قيمة العملة (انخفاض القوة الشرائية للعملة) وبالتالي تقل قدرة وحدة العملة على شراء الأشياء.
 - معدلات الفائدة النسبية : أن ارتفاع سعر الفائدة نسبيا في دولة معينة يؤدي إلى ارتفاع عملة الدولة وبالتالي يوافق المستثمر على شراء العملة على أمل تحقيق أرباح مجزية ، ويرتفع سعر العملة .
- وهناك عوامل بيئية كثيرة لها تأثيرات مباشرة على تغيرات أسعار الصرف لعملات الدول، منها النظام السياسي والنظام الاقتصادي ودرجة الاستقرار السياسي.

3-1 الجانب التطبيقي

تساهم المصارف بشكل كبير في عملية التنمية الاقتصادية من خلال دورها المتميز في توفير السيولة النقدية اللازمة لتمويل المشاريع الاستثمارية ، ونظرا لما تحتل المصارف التجارية من مكانة في الاقتصاديات المعاصرة لكونها إحدى الركائز المؤثرة بشكل مباشر في السياسة المالية والنقدية للدولة من خلال المعاملات المالية والنقدية وبالذات في مجال الائتمان الداخلي والخارجي، اذ تقوم المصارف بدور الوساطة بين المقرضين والمستثمرين ، فهي تقتترض الأموال من المستثمرين لتودع في الحسابات الجارية كودائع ثابتة مقابل فائدة معينة لدعم أو تمويل المشاريع الاستثمارية أو العقارية على شكل قروض أو المشاركة في رأس المال.

قد يتعرض الاقتصاد بشكل عام والمصارف بشكل خاص إلى مؤشرات خطيرة في مقدمتها عجز الميزانية واختلال التوازن التجاري وتفاقم المديونية ، إضافة إلى الارتفاع المستمر لمؤشرات البطالة والتضخم ، كل هذه المؤشرات وغيرها عندما تمر بها دولة ما يقال بانها تعاني من أزمة مالية ، وأن العراق لديه بوادر أزمة مالية لواحدة أو أكثر من تلك المؤشرات المذكورة والتي بدأت في نهاية عام 2015 ، ومن أبرز مؤشرات الأزمة المالية في العراق هي :

- في دولة مثل العراق تعتمد في اقتصادها على النفط ، فأن الانخفاض الكبير جدا والمفاجئ في أسعار النفط ودون وجود مصادر تمويل أخرى تدعم الدولة مثل زراعة أو صناعة تعد أزمة مالية.

- ارتفاع معدل التضخم في العراق من نسبة (2,4%) سنة 2014 إلى نسبة (2,6%) مقارنة بسنة 2015 ، ومن المعلوم أن معدلات التضخم المرتفعة عادة ما تؤدي إلى حدوث أزمة مالية(*) .
 - نقص السيولة على مستوى الاقتصاد القومي بسبب عجز الميزانية وإعلان حالة التقشف ، وزيادة البطالة ، وزيادة التدفقات النقدية إلى الخارج .
 - التذبذب الكبير في أسعار صرف العملة .
 - توقف المشاريع الاستثمارية (مشاريع البنى التحتية) .
- إما على مستوى المصارف الخاصة فقد قام الباحثان بزيارات ميدانية لعدد منها، وتبين وجود أنواع من الأزمات المالية في المصارف العراقية وهي ، (وهذا ما سيتم توضحه في هذا البحث):
- 1- أزمة سيولة : أي الانخفاض في السيولة النقدية ، إذ تعاني المصارف من عجز أو تكلؤ في سداد القروض التي منحت قبل عام أو أكثر إلى الأفراد أو الشركات للمساعدة في انجاز مشاريعهم ، ولكن مع ارتفاع أسعار العملة الأجنبية وإعلان حالة التقشف مما أدى إلى نقص السيولة لدى الأفراد والشركات واحتفاظهم بالنقد لمواجهة الانكماش الحاد في النشاط الاقتصادي كما موضح في الجدول (1).
 - 2- أزمة عملة : الانخفاض الحاد والمفاجئ في قيمة العملة المحلية مقابل ارتفاع كبير في قيمة العملة الأجنبية ، وهذا ما حدث بعد انخفاض أسعار النفط بشكل كبير ومفاجئ . ولقد تم اختيار مصرف بغداد كعينة لهذه البحث لكونه من أقدم المصارف الرائدة، والجدول (1) يوضح تحليل حساب النقود ومؤشرات الأزمة المالية للمدة من (2013-2015) جدول (1)

تحليل حساب النقود لمصرف بغداد لمدة من (2013-2015)

اسم الحساب	2013/12/31		2014/12/31		2015/12/31	
	المبالغ بالملايين	الأهمية النسبية %	المبالغ بالملايين	الأهمية النسبية %	المبالغ بالملايين	الأهمية النسبية %
نقد في الصندوق	112304	11.1	86182	8.7	56422	6.5
نقد لدى المصارف المحلية	602712	59.4	582621	58.7	525553	60.3
الودائع القانونية لدى البنك المركزي العراقي	170018	16.8	195895	19.7	121281	13.9
نقد لدى المصارف الخارجية .	18681	1.8	60635	6.1	53633	6.2
أوراق نقدية أجنبية .	110983	10.9	67076	6.8	113991	13.1
المجموع	1014698	100%	992409	100%	870880	100%

من إعداد الباحثان بالاعتماد على التقارير السنوية للمصرف .

يبين الجدول (1) ان سنة 2015 شهد انخفاضاً في حساب الصندوق إلى مبلغ (56422) مليون دينار مقارنة مع السنتين السابقتين 2013، 2014 وبمبلغ (86182، 112304) لكل عام على التوالي ، وذلك بسبب أزمة السيولة النقدية الناجمة عن النقص الحاصل في تسديد القروض من جهة وانخفاض الإيداعات (حساب التوفير) من جهة ثانية ، وكما نلاحظ من الجدول انخفاض في الأهمية النسبية لحساب الصندوق إلى نسبة (6,5) في عام 2015 مقارنة بالسنوات الأخرى .

ويظهر من الجدول أن حساب النقد لدى المصارف المحلية والبالغ (525.5) مليار دينار يتضمن (65) مليار دينار يمثل الاستثمار الأسبوعي مع البنك المركزي العراقي وكذلك مبلغ (425.9) مليار دينار حساب طليق مع البنك المركزي وأخيراً مبلغ (34.6) ملياراً أرضة حسابات الجارية مع مصرف الرافدين والرشد وبنك التجارة العراقي(*) . نستنتج من ذلك قلة التدفقات النقدية الداخلية من العمليات المصرفية في داخل القطر مع البنك المركزي والمصارف الحكومية مقارنة بالسنوات السابقة ، بينما هناك زيادة في التدفقات النقدية الخارجية من عملياتها لدى المصارف الخارجية البالغ (53633) مليار دينار والتي تمثل نسبة أهميتها (6,2%) زيادة في النقد الحاصل لدى المصارف الأجنبية .

وكما تبين من الجدول ان هناك زيادة الاقبال على تداول العملة الأجنبية بشكل كبير من قبل المصرف والمستثمرين لتبديل العملة المحلية بأخرى أجنبية لاحتتمالية زيادة التعاملات الأجنبية وأن تفقد العملة المحلية قيمتها التبادلية مع توقع زيادة القيمة التبادلية للعملة الأجنبية لذلك زاد مبلغها إلى (113991) في سنة 2015 بينما كانت المبالغ (67076، 110983) لسنتي (2013، 2014) على التوالي ، وهذا مؤشر بحدوث أزمة مالية ومنها أزمة سيولة وأزمة عملة.

2-3 السياسات المحاسبية المطبقة في المصرف

يطبق المصرف عينة البحث أحكام قانون الشركات النافذ وقانون المصارف رقم (94) لسنة 2004، وتعليمات البنك المركزي العراقي في تنفيذ النظام المحاسبي الموحد للمصارف وشركات التأمين في مسك الحسابات واعداد القوائم المالية بالاعتماد على السياسات والمبادئ المتعارف عليها للأصول المحاسبية ومعاييرها وما هو سائد في القطاع المصرفي على وفق متطلبات احكام قانون الشركات رقم (21) لسنة 1997 . ويستند المصرف في تسجيل الإيرادات والمصروفات على أساس مبدأ الاستحقاق في سياسته المحاسبية ، إما بالنسبة إلى الانذارات فيعمد طريقة القسط الثابت ونسبة 20% سنوياً على كافة الأصول الثابتة باستثناء المباني ، إذ تحتسب الانذارات بنسبة 3% سنوياً ، كما يستند المصرف على معايير الإبلاغ المالي (IFRS) في جانب العرض فقط في إعداد بياناته الفصلية والختمية وتوصيات لجنة بازل الثانية للرقابة

(*) وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية الأرقام القياسية، بيانات غير منشوره 2014 .
(*) سوق العراق للأوراق المالية ، التقرير السنوي عن نشاط مصرف بغداد، بيانات منشوره ، 2016.

المصرفية*). كما تصدر إدارة المصرف تقرير سنوي يفصح المصرف عن معلومات هامة لمساهميته تتعلق بنشاطه ونتائج تنفيذ الخطة السنوية وأهداف المصرف الاستراتيجية ويتضمن بيانات تفصيلية وتحليلية عن العقود التي أبرمها المصرف مع الغير وغيرها من المعلومات الأخرى ، وكذلك يرفق مع التقرير السنوي تقرير مراقب الحسابات لإبداء الرأي الفني المحايد حول البيانات المالية وفقا لأدلة ومعايير التدقيق المحلية .

3-3 تأثير المعايير المحاسبية في ظل الأزمات المالية :

لاختبار تأثير المعايير المحاسبية ذات العلاقة بالقياسات والافصاحات والمعدة وفق المدخل الوضعي في الإعلان عن نتائج الأزمات المالية ، تم اختيار ثلاث معايير دولية (13 ، 21) لدراسة تأثيرها على النتائج الحقيقية للمركز المالي للوحدة الاقتصادية.

أولاً : معيار القيمة العادلة 13

إعداد المحفظة الاستثمارية بموجب القاعدة المحاسبية رقم (14) نجد أن أغلب المصارف العراقية تتجه نحو استثمار الفائض النقدي والتنوع في مصادر الدخل من خلال التعامل بنشاط الاستثمار بالأوراق المالية ومنها الأسهم ، ولكونها تؤدي دورا فاعلا في تنمية الاقتصاد الوطني وتساعد في الحصول على دخل إضافي ، إذ تطبق المصارف العراقية القاعدة المحاسبية رقم (14) المحاسبة عن الاستثمارات (الصادرة من مجلس المعايير المحاسبية والرقابية في العراق لسنة 2001 من خلال انشاء المحفظة الاستثمارية بانها (مجموع ما يملكه المصرف من أسهم وسندات أو ودائع تعود ملكيتها له أو لغيره من الشركات أو المصارف الأخرى) بهدف الحصول على صافي دخل إضافي أو تحقيق منافع مستقبلية أو بهدف السيطرة التامة أو الجزئية على الوحدات الاقتصادية الأخرى . ويختلف تصنيفها حسب القصد أو النية من اقتناء الأوراق المالية ، الأولى إذا اقتنيت لأغراض البيع في الأجل القصير (سنة مالية واحدة أو أقل) تتميز بالمرونة العالية في تحويلها إلى النقد وتسمى استثمارات قصيرة الأجل سواء في أسهم أو سندات ، والثانية إما إذا اقتنيت بهدف الاحتفاظ بها لمدة طويلة (أكثر من سنة مالية واحدة) أو المساهمة في حقوق الملكية لوحدة اقتصادية أخرى أو الاستثمار بالعقارات تسمى استثمارات طويلة الأجل ، على أن تعرض في القوائم المالية الأولى في الأصول المتداولة والثانية في الأصول طويلة الأجل ضمن قائمة المركز المالي .

• ومن خلال الزيارة الميدانية للباحثان والاطلاع على الحسابات الختامية لعدد من المصارف تبين أن حساب الاستثمارات لكلا النوعين (الطويلة والقصيرة) تجمع بمحفظة واحدة ويدرج ضمن الأصول المتداولة للمصرف ، وعادة ما تقيم الاستثمارات طويلة الأجل بالكلفة وتدرج أصولا ثابتة في الميزانية ، وإذا حدث انخفاض غير مؤقت في قيمتها تخفض ويعترف بالخسارة الناتجة عن هذا الانخفاض في حساب الأرباح والخسائر حسب متطلبات القاعدة المحاسبية (14) . إما الاستثمارات قصيرة الأجل (المحفظة الاستثمارية) فتقيم بالكلفة (المبلغ المدفوع لشراء الأسهم مضافا إليها المصاريف المرتبطة بعملية الشراء) أو السوق (القيمة السوقية سعر الاغلاق في تاريخ إعداد الميزانية) أيهما أقل في نهاية كل سنة مالية كمجموعة واحدة ، ويتم تعويض الخسارة من بعض الاستثمارات من أرباح غير متحققة لاستثمارات أخرى ، وفي حالة كون الكلفة أعلى من القيمة السوقية لمحفظة الاستثمارات المتداولة يعوض الفرق بخلق مخصص هبوط الأسعار بنسبة 5% من كلفة الشراء ، وعلى أن يعترف بالخسائر غير المتحققة في تاريخ إعداد الميزانية في حساب الأرباح والخسائر ولا يعترف بالأرباح غير المتحققة كإيرادات ، ويفترض أن مخصص هبوط الأسعار يطرح من الاستثمارات المتداولة في الميزانية بموجب القاعدة المحاسبية 14 . في حين تبين أن المصارف تظهر مخصص هبوط الأسعار كرقم إجمالي في كشف حساب التخصيصات ضمن الميزانية العمومية .

جدول (2)

كشف محفظة مصرف بغداد من أسهم الشركات المساهمة العراقية في 31/12/2015 المبالغ بالاف الدنانير

الرقم	اسم الشركة	عدد الأسهم	كلفة الأسهم	القيمة السوقية	الفرق
1	شركة الامين للتأمين	1,730,956,492	2,482,992	1,332,836	(10150.156)
2	شركة الامين للاستثمارات العقارية	754,943,915	1,312,627	339,725	(972.902)
3	شركة الاتحاد الصناعي لإنتاج المولدات	75,000,000	75,000	75,000	
4	شركة جوب الرافدين	766,420,355	766,420	766,420	
5	الشركة العراقية للكفالات المصرفية	560,712,000	560,712	560,712	
6	شركة الأموال للخدمات المصرفية	30,000,000	30,000	30,000	
7	الشركة العراقية لتمويل المشاريع الكبيرة والصغيرة	2,431,100,000	2,431,100	2,431,100	
8	مصرف الخليج التجاري	949,515,949	987,441	484,253	(503.188)
9	شركة ألعاب الرصافة	56,476	923	446	(477)
10	شركة السندباد السياحية	1,663,777	1,664	1,664	
11	شركة بغداد السلام للصناعات الغذائية	2,125,977	4,480	2,998	(1.482)
12	شركة صناعة المواد الإنشائية الحديثة	2,337,572	4,775	1,099	(3.676)
	المجموع	7,304,832,513	8,658,134	6,026,253	(2,631.881)

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على البيانات المالية للمصرف

(*) تعريف لجنة بازل للرقابة المصرفية : وهي لجنة لارتفاع المصرفي تضم عشرة دول صناعية تأسس 1974 تحت إشراف بنك التسويات الدولية في مدينة بازل السويسرية بسبب أزمة الديون الخارجية للدول النامية (كاظم ، داغر، 2008، 174).

- من خلال تحليل جدول (2) والذي يتعلق بالمحفظة الاستثمارية للمصرف خلال سنة 2015 تبين ما يأتي :-
- يعاني المصرف من خسائر كبيرة في حساب الاستثمارات لكون الكلفة أحيانا اكبر من القيمة السوقية أو قد تتساوى معها، لذا أصبحت هذه المحفظة عبئا على المصرف ، إما لكون سوق العراق للأوراق المالية لا يعد سوقا نشطا أو لتجنب المخاطرة وقلة السيولة النقدية لدى المصرف لغرض الاستثمار .
 - عدم تصنيف استثمارات المحفظة المالية إلى قصيرة الأجل والمتمثلة بأسهم الملكية أو طويلة الأجل والمتمثلة بمساهمات المصرف في رأسمال الشركات الأخرى ، وإنما صنفحت حسب عدد الأسهم المكتتاة إلى كبيرة عندما تكون مساهمة المصرف في الاستثمار بأعداد اسهم كبيرة وصغيرة عندما يكون استثمار المصرف في اسهم قليلة .
 - مساهمة المصرف في رأسمال مصرف الخليج التجاري تسديدا لديون المصرف الأخير ، ولكن تبين فيما بعد أن المصرف باع جزءا من أسهم مصرف الخليج عند ارتفاع سعر السهم ولم يعاد تصنيف المحفظة مرة ثانية. إعداد المحفظة الاستثمارية بموجب متطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم 13 تم إصدار هذا المعيار بعد حدوث الأزمة العالمية الأخيرة بوصفه مشروعا مشتركا بين مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) ومجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) لتطوير متطلبات القياس والإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالقيمة العادلة ، على أن ينفذ اعتبارا من 2013/1/1، بعد أن كان المعيار يحتوي على متطلبات متباينة لقياس القيمة العادلة للوصول والالتزامات مما يؤدي إلى تخفيض قابلية المقارنة بين القوائم المالية (ابو نصار ، حميدات ، 2012، ص 825) من خلال تطبيق المعيار على المحفظة الاستثمارية على المصرف لعام 2015 تبين ما يأتي:
 - تصنف المحاسبة عن الاستثمارات إلى استثمارات في أوراق الدين واستثمارات في حق الملكية ، اذ يتم استبعاد الاستثمار في حق الملكية وهي أسهم الشركات التي تزيد نسبة الملكية عن 20% لأنها تحتاج إلى قوائم موحدة وتؤثر على سياسة الشركة .
 - يعتمد في تصنيف أسهم المحفظة الاستثمارية التي تقل نسبة ملكيتها عن 20% من رأسمال الشركات الأخرى إلى نوعين : الأولى استثمارات لغرض المتاجرة وهي الأسهم التي تقتنى لغرض البيع في الأجل القصير ولها القدرة على توليد الأرباح من ارتفاع الأسعار في الأجل القصير ، والتي تسجل الأسهم بالقيمة العادلة ، ويعترف بالفروقات مكاسب وخسائر الحيازة غير المتحققة ضمن قائمة الدخل . إما التصنيف الثاني فيسمى استثمارات لاغراض أخرى والتي لا تقتنى لغرض البيع في الأجل القصير ولكن تقتنى بهدف الحصول على توزيعات الأرباح في الشركات المستثمر فيها ، وتسجل المكاسب والخسائر الحيازة غير المتحققة والمرتبطة بالتغيرات بالقيمة العادلة ضمن حقوق الملكية في الميزانية ، ولا يعترف بالتغيرات في القيمة العادلة الا عند البيع ، كما في الجدول (3) ولعام 2015 ، وكما يجب مراعاة الاتي عند تطبيق المعيار:
 - استخراج كلف اقتناء أسهم المحفظة الاستثمارية بالاعتماد على سجلات المصرف .
 - تستخرج القيمة العادلة بسعر اغلاق تلك الأسهم في تاريخ إعداد المحفظة الاستثمارية .
- وعند تطبيق المعيار على المحفظة الاستثمارية للمصرف لسنتين 2014، 2015 تبين ما يأتي :

جدول (3)

كشف المحفظة الاستثمارية لمصرف بغداد بعد تطبيق معيار القيمة العادلة في 2015/12/31 بالمبالغ بالآلاف الدنانير

ت	اسم الحساب	عدد الأسهم	كلفة الأسهم	سعر الاغلاق	القيمة السوقية	فروقات إعادة التقييم
أولا : الأوراق المالية لغرض المتاجرة						
1	شركة ألعاب الرصافة	56,476	923	7.9	446	(477)
2	شركة السندباد السياحية	1663777	1,664	1	1,664	—
3	شركة بغداد السلام للصناعات الغذائية	2,125,977	4,480	1.41	2,998	(1,482)
4	شركة صناعة المواد الانشائية الحديثة	2,337,572	4,775	0.47	1,099	(3,676)
	المجموع	6183802	11842		6207	(5635)
ثانيا : الأوراق المالية أخرى						
1	شركة الأمين للاستثمارات العقارية	754,943,915	1,312,627	0.45	339,725	(972,902)
2	شركة الاتحاد الصناعي لإنتاج المولداات	75,000,000	75,000	1	75,000	—
3	الشركة العراقية للكفالات المصرفية	560,712,000	560,712	1	560,712	—
4	شركة الأموال للخدمات المصرفية	30,000,000	30,000	1	30,000	—
5	شركة العراقية لتمويل المشاريع الكبيرة والمتوسطة والصغيرة	2,431,100,000	2,432,100	1	2,432,100	—
6	شركة حبوب الرافدين	766420355	766420	1	766420	—
	المجموع	4618176270	5176859		4203957	(972902)

من اعداد الباحثان بالاعتماد على التقرير السنوي

3- اثبات الفرضية :

أن مجلس معايير المحاسبة الدولي استجاب للتغيرات في البيئة الاقتصادية ومنها ظروف الأزمة المالية الأخيرة من خلال تعديل وتغيير بعض المعايير المحاسبية وإضافة افصاحات جديدة ، في حين لم تستجيب المعايير المحاسبية المحلية لأي تغيرات في الطرائق ولا سيما التغيرات التي حصلت في أسعار القيمة العادلة ، ونجد عند تطبيق المعيار أن مبلغ الخسارة انخفض من (2631881) ألف دينار سنة 2014 إلى (972902) ألف دينار لنفس السنة وهذا ماثبت صحة فرضيتنا وهي (يؤثر استعمال القيمة في الإبلاغ عن نتائج الأزمات المالية).

ثانياً : معيار التغير في أسعار صرف العملة الأجنبية رقم (21)

1- ترجمة العملة بموجب القاعدة المحاسبية رقم (4)

تلجأ بعض المصارف إلى فتح فروع لها في دولة أجنبية ، إما لوجود فائض نقدي ترغب في استثماره في الخارج أو تطمح إلى تنويع علاقاتها الخارجية مع عدد من المصارف الأجنبية لتحقيق انتشار خارجي أوسع ، لما له من انعكاسات ايجابية على سمعة المصرف واتساع أنشطته الخارجية أو لكسب زبائن جدد، ومن أمثلة ذلك عينة (مصرف بغداد) الذي أنشأ فرع له في بيروت في منتصف شهر كانون الأول / 2010 ، إذ يعمل الفرع الاجنبي على تقديم جميع الخدمات المصرفية من ايداع وفتح اعتمادات مصرفية واقراض واقتراض وغيرها من العمليات المصرفية وبالعملة الأجنبية أي الليرة اللبنانية (كعملة وظيفية)، وان المصارف العراقية تطبق القاعدة المحاسبية رقم (4) ومنها عينة البحث في ترجمة القوائم المالية الواردة من الفرع الاجنبي في نهاية كل سنة مالية بهدف دمجها في تقرير موحد يسمى (عملة التقرير) ضمن بيانات مالية موحدة .

ومن خلال الزيارة الميدانية للباحثان والاطلاع على التقارير المالية السنوية تبين ان المصرف إنشأ فرعاً له في بيروت برأسمال قدرة (7800) مليار دينار عراقي ، ويقدم الفرع الاجنبي القوائم المالية في نهاية كل سنة (تقرير العملة) كما موضحة في الجدولين (4، 5) من ميزان المراجعة وحساب الأرباح والخسائر والميزانية العمومية وكل واحدة بمدة بثلاثة مبالغ وبأسعار مختلفة الليرة اللبنانية وما يقابلها من الدولار الأمريكي وبالسعر التصريف الرسمي لدولة لبنان ، والدولار الأمريكي وما يقابله من الدينار العراقي وبسعر التصريف الرسمي للبنك المركزي (1190) دينار فقط ، وفي العينة المختارة لا يتم توزيع الأرباح على المساهمين لانهم لم يحصلوا على موافقة مسجل الشركات لكي يتم الاعتراف بها وادراجها في حساب حقوق الملكية ثم توزع كإرباح استثمار على المالكين ، ولا يظهر اثر للتغير في قيمة الدينار العراقي على القوائم المالية في نهاية السنة المالية .

جدول (4)

حساب أرباح والخسائر الفرع الخارجي بيروت للسنة المنتهية 2015/12/31

رقم الدليل	التفاصيل	اسم الحساب	المبالغ بالدولار	مبلغ التحويل	المبلغ بالدينار العراقي
40	إيرادات النشاط الجاري				
44	إيرادات العمليات المصرفية		1313960	1190	1563613
46	إيرادات الاستثمار		1464747	1190	1743049
	مجموع إيرادات النشاط الجاري		2778707		3306662
30	مصاريف النشاط الجاري				
34	تنزيل : مصاريف العمليات المصرفية		489899	1190	582980
37	الانقراض		184401	1190	219437
33	المصاريف الإدارية		1714674	1190	2040462
	مجموع مصاريف النشاط الجاري		2388974		2843297
	فائض العمليات الجارية		389733		463365
	تنزيل : مجموع المصاريف التحويلية الأخرى		147976	1190	176091
	صافي الربح قبل الضريبة		241757		287274

المصدر : من إعداد الباحثان بالاستناد على التقارير المالية للمصرف

جدول (5)

الميزانية العمومية لفرع بيروت عن السنة المنتهية 2015/12/31

رقم الدليل	اسم الحساب	المبلغ بالدولار	معدل التحويل	المبلغ بالدينار العراقي
	الموجودات			
18	النقود	13782898	1190	16401770
15	استثمارات	16267757	1190	19358920
14	القروض والتسليف	19960359	1190	23752400
16	المدينون	(8976298)	1190	(10681440)
10	الموجودات (بعد تنزيل الانقراض)	334930	1190	398650
	مجموع الموجودات	41369646		49230300
1921	التزامات العملاء لقاء العمليات المصرفية (بعد تنزيل التأمينات)	1402830	1190	1669570
	المجموع	42772476		50899870
	المطلوبات			
25	حسابات جارية	40388079	1190	48061720
26	دائنون	588254	1190	699720
	مجموع المطلوبات	41976333		48761440
	حقوق المساهمين			
21	رأس المال			
22	الاحتياطي	151556	1190	180880
	أرباح وخسائر	241757	1190	287980
2921	التزامات العملاء لقاء العمليات المصرفية (بعد تنزيل التأمينات)	1402830	1190	1669570
	المجموع	42772476		50899870

المصدر : من إعداد الباحثان بالاعتماد على التقارير المالية للمصرف

تطبيق المعيار الدولي (21) في ترجمة القوائم المالية : على عينة البحث من خلال الجدولين (6 ، 7) لسنة 2015 وقد تبين الاتي :

تم اختيار طريقة لترجمة عملة الإبلاغ او التقرير عن طريق ضرب مبالغ العملة الأجنبية بمعدلات الصرف المناسبة ، ومن أبرز تلك الطرق هي النقدي وغير النقدي ، المعدل الجاري ، المرحلية ، المتداولة وغير المتداولة ، وان أنسب طريقة لتطبيق المعيار هي المعدل المرحلية ونظرا لعدم توفر البيانات اللازمة تم اعتماد طريقة المعدل الجاري ، على أن يتم الاعتراف بفروقات تسوية الترجمة بحساب مستقل ضمن حقوق الملكية باسم أرباح محتجزة .

جدول (6)

حساب أرباح وخسائر للفرع الأجنبي (بيروت) بعد تطبيق معيار الدولي (21) لسنة المنتهية 2015 /12/31

رقم الدليل	التفاصيل	اسم الحساب	المبلغ الدولار	أسعار الصرف	المبلغ بالآلاف الدينار
40	إيرادات النشاط الجاري				
		إيرادات العمليات المصرفية	1313960	(1225)A	1609650
40		إيرادات الاستثمارات	1464747	(1225)A	1794625
41					
	مجموع إيرادات النشاط الجاري		2778707		3403916075
30	مصاريف النشاط الجاري				
	تنزل : مصاريف العمليات المصرفية		489899	(1225)A	600126275
30		الاندثار	184401	(1225)A	225891225
31		المصرفات الإدارية	1714674	(1225)A	2100475650
33					
	مجموع مصروفات النشاط الجاري		2388975		2926493350
	فائض العمليات الجارية		389733	(1225)A	477422725
	تنزل : مجموع المصاريف التحويلية والأخرى		147976	(1225)A	181270600
39-38					
	صافي الربح قبل الضريبة		241757		296152125

المصدر : من إعداد الباحثان بالاعتماد على التقارير المالية للمصرف

A = المعدل الموزون لمعدل الصرف خلال المدة (1250+1200) / 2

C = معدل الصرف الجاري في تاريخ الميزانية (1250)

H = معدل الصرف التاريخي

جدول (7)

الميزانية العمومية الفرع الخارجي (بيروت) بعد تطبيق المعيار الدولي (21) لسنة المنتهية 2015 /12/31

رقم الدليل	اسم الحساب	المبلغ بالدولار	معدل الصرف	المبلغ بالآلاف العراقي
	الموجودات			
18	النقد	13782898	(1250) C	17228750
15	استثمارات	16267757	(1250) C	20335000
14	القروض والتسليف	19960360	(1250) C	24950000
16	المدينون	(8976298)	(1250) C	(11220000)
10	الموجودات (بعد تنزيل الاندثار)	334930	(1250) C	418750
	مجموع الموجودات	41369647		51712500
1921	التزامات العملاء لقاء العمليات المصرفية (بعد تنزيل التأمينات)	1402830	(1250) C	1753750
	المجموع	42772477		53466250
	المطلوبات			
25	حسابات جارية ودائع	40412277	(1250) C	50515000
26	الدائنون	588254	(1250) C	735000
	مجموع المطلوبات	41000531		51250000
	حقوق المساهمين			
21	رأس المال			
22	الاحتياطيات	127359	(1225) A	155575
	أرباح وخسائر	241757	(1225) A	296450
2921	التزامات المصرف لقاء العمليات المصرفية (بعد تنزيل التأمينات)	1402830	(1250) C	1753750
	حساب تسوية الترجمة			10475
	المجموع	42772477		53466250

المصدر : من إعداد الباحثان بالاعتماد على التقارير المالية السنوية

إثبات الفرضية الثانية : ان تطبيق المعيار الدولي (21) جاء استجابة للتغيرات في البيئة الاقتصادية بإضافة افصاحات جديدة ناتجة عن التغير في أسعار الصرف وباستعمال طرق ترجمة العملة ، لذا على مجلس المعايير المحلية الاستجابة لتلك التغيرات لتأثيرها المباشر على نتائج القوائم المالية ، وهذا أثبت صحة الفرضية التي مفادها (تؤثر المحاسبة عن العملة الأجنبية في الإبلاغ عن نتائج الأزمات المالية) .

ملخص نتائج الاختبارات تأثير المعايير المحاسبية المعدة على نتائج الأزمات المالية .

جدول (8)

ملخص نتائج الاختبارات

المعيار الدولي	التطبيق	اختيار السياسات المحاسبية في ظل المعايير	مدى تأثيرها على النتائج
القيمة العادلة	تطبيق جزئي	لا يوجد	لا تؤثر
العملة الأجنبية	لا يطبق	لا يوجد	لا تؤثر

المصدر : من إعداد الباحثان

تفسير النتائج : من خلال مراجعة النتائج في الجدول (8) تبين أن المصرف عينة البحث يطبق معيار القيمة العادلة بشكل جزئي لاعتماده على القاعدة المحاسبية (14) المحاسبة عن الاستثمارات بالتالي فإن الإدارة لا تعتمد اختيار سياسة محاسبية محددة ، وبما أن معيار الاستثمارات لا يلبي متطلبات الإفصاح عن نتائج المصرف في ظل الأزمات المالية فإن القوائم المعدة لا تعكس نتائج تلك الأزمة ، وهذا ما يثبت صحة الفرضية التي مفادها (استعمال معيار القيمة العادلة في الإبلاغ عن نتائج الأزمات المالية) .

إما فيما يتعلق بمعيار العملة الأجنبية وقياساتها، فإن المصرف عينة البحث ما يزال يعتمد أسعار الصرف الرسمية (1190) دينار وفق لائحة البنك المركزي ، ومن ثم فإن النتائج التي تظهر في حالة تغير سعر الصرف بالارتفاع أو الانخفاض عند حصول الأزمات لا تمثل حقيقة نتائج المركز المالي للمصرف ، إذ اظهر التعديل المعد من قبل الباحثين نتائج مختلفة وهو ما يثبت صحة الفرضية الثانية التي مفادها (يؤثر استعمال المحاسبة عن العملة الأجنبية في الإبلاغ عن نتائج الأزمات المالية) .

ثالثاً : الاستنتاجات

- 1- قدرة المنظمات المهنية على احتواء التغيرات الفجائية بمرونة عالية من أجل مواجهة الواقع بأقل الإضرار ، وهذا ما حدث بعد الأزمة المالية العالمية من إصدار أو تعديل أو تحديث لبعض المعايير المحاسبية لتوضيح الواقع الاقتصادي للمستخدم .
- 2- تؤثر الإدارة وبشكل كبير على عملية وضع المعايير لكونها المسؤولة عن اختيار الطريقة المحاسبية المناسبة لها ، وأن المعايير تصاغ وتطور بناء على احتياجات الوحدة الاقتصادية .
- 3- تتأثر عملية وضع المعايير بالسياسة الاقتصادية للدولة في مكونين الأول المنظمات المهنية (FASB&IASB) باعتبارها منظمات سياسية والثانية أن صراع المصالح في داخل الوحدة يتحول دائماً إلى صراع سياسي من أجل بقاء واستمرار أعمال الوحدة .
- 4- أن التعرض إلى الأزمات المالية يتطلب التغيير المستمر والدائم لبعض المعايير المحاسبية مع إظهار معايير جديدة تتناسب مع الأوضاع المستجدة وتفي بالتطورات المتسارعة ، مما يؤدي ذلك إلى تقليل حالات التلاعب والغش من قبل إدارات الوحدات الاقتصادية لحماية مصالح المستثمرين ومصالح الدول في سبيل تحقيق الرفاه الاقتصادي والاجتماعي.

التوصيات :

- 1- اعتماد معايير محاسبية محلية مشتقة من المعايير المحاسبية الدولية وتعديلها بشكل مستمر لمواكبة كافة التغيرات والتطورات منها معيار التغيير في أسعار الصرف 21 والقيمة العادلة 13 .
- 2- أن الإجراءات الخاصة بتفادي أزمات في المستقبل تشمل إصلاح نظام الرقابة المالية وتغيير المعايير المحاسبية وتحسين مستوى النزاهة والشفافية في الأسواق المحلية .
- 3- الاستفادة من تجارب الدول التي تعرضت إلى أزمات مالية في سبيل تلافي الوقوع في أزمات مماثلة.
- 4- استجابة مجلس المعايير المحاسبية والرقابية العراقية إلى تغيير أو تعديل المعايير المحاسبية الصادرة عنه لا سيما ما يتعلق بأوقات الأزمات المالية .

المصادر والمراجع الأجنبية :

1. الجميل ، سرمد كوكب ، " التمويل الدولي :مدخل في الهياكل والعمليات والادوات "، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي 2002، .
2. الحسني ، عبد المنعم ،"العلوم السلوكية نحو منهج متعدد المداخل ام موحد الاتجاهات؟" ، منشورات بيت الحكمة ، سلسلة المائدة الحرة رقم 13 ، العراق ، 1997 .
3. الرازي ، محمد بن بكر ،" مختار الصحاح " ، المكتبة العصرية ، بيروت ، 2008.
4. السيد علي ، اسامة عبد المنعم ، عمر أعمال المشهداني ،" الأزمة المالية هل هي أزمة معايير محاسبية وتدقيقية ام اخلاقية " ، أبحاث اقتصادية وإدارية ، العدد 8 ، 2010 .
5. الشيرازي ، عباس مهدي ، "نظرية المحاسبة " ، ذات السلاسل للطباعة والنشر ، الكويت ، 1990.
6. توني ناجي ، " الأزمات المالية " ، سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الاقطار العربية ، العدد 29 ، 2004 .جميل ، هيل عجمي ،" الأزمات المالية :مفهومها ومؤشراتها وإمكانية التنبؤ بها في البلدان المختارة "، مجلة جامعة دمشق ، مجلد 19، ع1، 2003.
7. صالح ، مفتاح ،" الازم المالية العالمية" ،أبحاث اقتصادية وإدارية ، العدد 8، 2010.
8. كاظم ، حسين جواد ، منذر جبار داغر ،" القطاع المصرفي في العراق ومعوقات التكيف مع معيار الرقابة المصرفية الدولية –بازل2" ، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية ، العدد9، المجلد2 ، 2008.
9. كورتل ، فريد ،" الأزمة المالية العالمية واثرها على الاقتصاديات العربية" ، مجلة أبحاث روسيكادا الدولية العلمية ، الجزائر ، 2010 ،

10. سهو ، نزهان محمد ، " الأزمة المالية العالمية الراهنة " ، المفهوم والأسباب والتداعيات ، مجلة الإدارة والاقتصاد ، العدد 83 ، 2010.
11. شحاته ، عبد الله ، " الأزمة المالية : المفهوم والأسباب " ، 2001.
12. لطفي ، امين السيد احمد ، " نظرية المحاسبة – منظور التوافق الدولي " ، الدار الجامعية ، مصر ، 2005 .

الدوائر الحكومية :

- 1- وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية الأرقام القياسية ، بيانات غير منشورة ، 2015 .

المراجع الأجنبية :

1. Alwan ,Badir Mohammed, "Financial crisis and its impact on accounting and international accounting standards" ,interdisciplinary Journal of Contemporary Research Business,Vol3,NO10,2012.
2. Calvo, G. A.,. "Betting Against the State Socially Costly Financial Engineering " , Journal of International Economics, Vol. 51, No. 1, 2000.
3. Claessens, Stijn, M.Ayhan, kose,"Financial crisis :Explannation ,Types and implication", international monetary fund, 2013.
4. Gipper B. ,Lombardi B.,Skinner D., " The Politics of Accounting Standard-Setting: A Review of Empirical Research", ssrn,2013.
5. Kam, Veron , "Accounting Theory " , John Wiley and sons Inc,1990.
6. Kaminsky ,G , C Reinhart , " The Twin Crises: The Causes of Banking and Balance-of-Payments Problems," American Economic Review, Vol. 89, 1999.
7. Sottoriva ,Claudio,Akbar Javadian, Shanab Ghobani, Zahra Ahangar," Rrgards and views to accounting standards-setting",international journal of economics ,2013.
8. Wong , Jilnaught , "Agency theory and Accounting choices;A theoretical Framework" , accounting theory, a contemporary (reiew), 1995.

.....
.....
.....